الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.42

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
10 February 2003
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة ٤٢

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد **أور** (نائب الرئيس) ..... (كندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: **السيد مسيلي**

المحتويات

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-27110 (A)
0227110

نظرا إلى غياب السيد إفاه - ابنتنغ (غانا)، تولى السيد أور (كندا)، نائب الرئيس، رئاسة اللجنة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١٣٠ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/56/83، و A/56/620، و A/56/689، و A/56/733، و A/56/759، و A/56/823)

١ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): عرض عددا من تقارير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقال إنه قد تأخر إصدار التقرير المعنون ''تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية، آراء مستكملة'' (A/56/823) لإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات مكثفة مع الصناديق والبرامج. ويتضمن التقرير موجزا للردود الواردة من الصناديق والبرامج حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وما توصل إليه مكتب خدمات الرقابة الداخلية من استنتاجات عن تلك الردود. وقد نفذت أغلبية الصناديق والبرامج التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٨ آذار/مارس ٢٠٠١ (A/55/826) ووقعت مذكرات تفاهم مع المكتب، الذي أعد مواجيز عملاء عن جميع الصناديق والبرامج، بما في ذلك معلومات عن آليات الرقابة المطبقة.

٢ - وأضاف قائلا إن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن عملية التفتيش على الإدارة البرنامجية والممارسات الإدارية داخل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/83) يمثل استكمالا لتقاريره عن الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والثلاثين بشأن التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (E/AC.51/2001/4) وبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (E/AC.51/2001/5).

٣ - ومضى قائلا إن جوانب القوة في مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة تتمثل في وضوح ولاياته، والأولوية العليا التي تكتسبها قضاياه بشأن جدول أعمال السياسات الحكومية الدولية، واتساع نطاق خبراته. كما تتمثل أصوله الأساسية في موظفين ملتزمين وواسعي المعرفة وموهوبين، ووجود قوي داخل الميدان، وقدرته على العمل مع أطراف متعددة في الميادين الشديدة الحساسية. وتنبع مواطن ضعفه الرئيسية من المركزية الشديدة في عملية اتخاذ القرارات وسيادة الطابع الشخصي عليها وغياب الآليات المؤسسية التي تكفل التفكير السليم في أنشطته ومشاريعه، وتنفيذها بكفاءة وتقييم نتائجها. وقد تبين من التفتيش أن غياب الآليات المشتركة للتشاور والتقييم قد أفضى إلى فقدان الموارد وإعاقة كفاءة الأنشطة البرنامجية.

٤ - واستطرد قائلا إن أحد الشواغل الرئيسية التي سُلِّطت عليها الأضواء داخل التقرير هي انخفاض معنويات الموظفين. والرأي السائد هو أن الشفافية في القرارات التنفيذية منعدمة، لا سيما فيما يتعلق بمسائل شؤون الموظفين وأن الصلة بين الموظفين والإدارة عموما غير قائمة رغم استمرار الحوار المنتظم بشأن مسائل العمل داخل بعض الوحدات. وقد تضمن التقرير ١٤ توصية عن كيفية تصحيح ما لوحظ من عيوب وأن إدارة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة قد أفادت بتنفيذ عدد من التدابير التصحيحية في الآونة الأخيرة استجابة لتلك التوصيات. ومع ذلك، فحيث أن مجلس الموظفين في فيينا قد أعرب عن تحفظات إزاء فحوى هذه الإفادة والطريقة التي قدمت بها، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لن يصدر حكما بشأنها انتظارا

لإجراء استعراض ميداني تقرر إجراؤه بصفة مؤقتة في ربيع عام ٢٠٠٢.

٥ - وأعرب عن سعادته إزاء ملاحظة قبول إدارة الأمم المتحدة في نيروبي للتوصيات الواردة في تقرير مكتب الرقابة الداخلية البالغ عددها ١٣ توصية بشأن التفتيش على الممارسات الإدارية والتنظيمية داخل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/56/620). وتتضمن بعض التدابير التصحيحية المتخذة بالفعل وضع جدول زمني لعقد اجتماعات منتظمة مع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرض كفالة الشفافية بين إدارة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي والدول الأعضاء، وإجراء التحضيرات لإبرام اتفاقات الخدمة مع كيانات العملاء في نيروبي.

٦ - وأضاف قائلا إن التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التحقيق في المزاعم المتعلقة بسوء التصرف وسوء الإدارة في ''مشروع القارب'' بمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة (A/56/689) قد قبلت أيضا ومن المفترض أنها دخلت مرحلة التنفيذ. وقد أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على إثر ما أجراه من تحقيق، باتخاذ إجراء ملائم ضد المدير التنفيذي والموظف المسؤول عن فرع العمليات بسبب ما وقع من تبديد في موارد المشروع وسوء إدارته. وقد استُبعد المدير التنفيذي من منصبه وصدر قرار بتأنيب الموظف المسؤول عن فرع العمليات.

٧ - وفي معرض تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في مزاعم تهريب اللاجئين داخل مكتب فرع نيروبي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/56/733)، قال إن فرقة العمل الدولية التي تولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية رئاستها قضت ثلاثة أشهر داخل كينيا للتحقيق في المزاعم التي تفيد بأن بعض أعضاء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كانوا يطلبون نقودا من اللاجئين وطالبي حق اللجوء وغيرهم بغرض تقديم الوثائق وضمانات إعادة التوطين، أساسا في أستراليا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصلت فرقة العمل إلى دليل يشير إلى وجود مؤسسة إجرامية تضم موظفي المفوضية وبعض الوسطاء المتعاقدين معهم فضلا عن أشخاص لا صلة لهم بالمفوضية. وكان هدفهم التغرير باللاجئين وآخرين بتقديم وعود زائفة بإعادة التوطين وهو أمر ليس لديهم السلطة لتوفيره. وقبضت الشرطة الكينية على تسعة أفراد، من بينهم ثلاثة من موظفي المفوضية، ووجهت إليهم تُهم بارتكاب جرائم بمقتضى قانون كينيا الجنائي، على النحو المفصل في التقرير. وتنظر المحاكم الكينية الآن في جميع القضايا، وتعمل الشرطة الكينية بجد في اقتفاء أثر أفراد آخرين كانوا ضالعين في المؤسسة الإجرامية.

٨ - وأضاف أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد حذر أيضا من أن العوامل التي أفضت إلى ظهور تلك المؤسسة ستظل قائمة طالما هناك طلب على إعادة التوطين من اللاجئين يتجاوز قدرة أو رغبة الحكومات على منح حق اللجوء.

٩ - وفي معرض تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (A/56/759)، أشار إلى أن جمع الأموال من القطاع الخاص قد أصبح، في السنوات الأخيرة، مكونا رئيسيا من مكونات استراتيجية الاتصال لدى المفوضية وعاملا مهما من عوامل جهودها الرامية إلى جمع الأموال. فقد جمعت المفوضية ١٩ مليون دولار من القطاع الخاص عام ٢٠٠١، بعد أن بلغ مجموع ما جمعته حوالي ٣٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ و ١٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠. ويشعر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالاغتباط لأنه قد تم على نحو مرض معالجة جميع نتائجه وتوصياته الأولية، التي أُحيلت إلى المفوضية في

أيار/مايو ٢٠٠١، ومن ثم الوفاء بأحد متطلبات مراجعة الحسابات الذي يفيد بأنه، تحقيقا للاتساق والتماسك، ينبغي أن تحدد السياسات والإجراءات بشكل أكثر وضوحا في بعض المجالات وزيادة تطويرها في مجالات أخرى.

١٠ - **السيد فوجي** (اليابان): في معرض الإشارة إلى التحقيق الذي جرى في المزاعم المتعلقة بسوء التصرف وسوء الإدارة في ''مشروع القارب''، قال إنه ينبغي بصفة عاجلة إصلاح إدارة مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، في ضوء حجم ما بُدد من موارد وتعاظم دور ذلك المكتب في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شهدتها نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. لذا أعرب عن أمل حكومته في أن يتم في أقرب وقت ممكن تعيين مدير تنفيذي جديد على أعلى قدر من الكفاءة.

١١ - وفي معرض الإشارة إلى التحقيق في المزاعم المتعلقة بتهريب اللاجئين في مكتب فرع نيروبي التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ذكر أنه قد وردت في الآونة الأخيرة أنباء عن قضية أخرى تعرض فيها اللاجئون لإساءات بالغة. وأضاف أن وفده سيشعر بعظيم الامتنان إذا ما تلقى معلومات عن أي إجراءات قد تتخذها الأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بغرض الحيلولة دون وقوع المزيد من الإساءات بأي مكان في العالم.

١٢ - **السيد فوكس** (استراليا): قال حيث أن، استراليا هي من البلدان التي استهدف مهربو اللاجئين إعادة التوطين بها، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد اتصل بها كي تشارك في فرقة العمل الدولية للتحقيق في المزاعم المذكورة. وبالنظر إلى الأهمية التي تعلقها حكومته على كفالة سلامة نظام الحماية الدولية وعمليات إعادة التوطين، فإنه كان من دواعي اغتباطها تقديم خبيرين من إدارة الهجرة الاسترالية للمشاركة في فرقة العمل. ويثبت ما اتخذته المفوضية من إجراءات لمعالجة المسألة أهمية كفالة سلامة نظام الحماية الدولية وتوجيه رسالة قوية بأن أماكن إعادة التوطين يجب أن تُمنح لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها وليس لأولئك الذين يقدرون على دفع مقابل الحصول على مكان. وأعرب عن ترحيب حكومته بتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية والإجراءات التصحيحية التي اتخذها المفوضية في نيروبي ومواقع أخرى. وذكر أنه سيكون مصدر ترحيب لوفده تقديم المزيد من التقارير إلى الهيئات المختصة بشأن تنفيذ التوصيات وإجراءات المتابعة.

١٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن الفقرات ١٣-١٦ من التقرير المقدم عن تحسين آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية، آراء مستكملة (A/56/823)، نُقل عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) قولها إنها لا ترى ضرورة لإنشاء لجنة للرقابة، حسب التوصية الواردة في التقرير لأن لديها بالفعل لجنة لمراجعة الحسابات وأنها ''لم تتوقع مزيدا من المشاركة الخارجية في اللجنة''. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يضطلع، على نحو مؤكد بمسؤوليات الإشراف على جميع الصناديق والبرامج لذا سيكون من المفيد إذا ما أوضح ممثل اليونيسيف للجنة الخامسة ما هو المقصود باعتبار مكتب خدمات الرقابة الداخلية ''جهة خارجية''.

١٤ - **السيد شاندرا** (الهند): أعرب عن انزعاجه لاستعمال كلمة ''حذر''، التي وجهت إلى الدول الأعضاء في بيان وكيل الأمين العام بشأن التقرير الوارد في الوثيقة A/56/733. وقال إنه كان ينبغي استخدام لفظة أليق. ثانيا، ذكر أنه سوف يرحب بتفسير لعبارة ''إجراءات جديدة لتنفيذ القاعدة ١١٢-٣ من النظام الإداري للموظفين بمجرد الانتهاء من تلك الإجراءات''، فيما يتعلق باسترداد الخسائر التي كابدها مكتب فرع نيروبي. وختاما أعرب عن رغبته في

الإشارة إلى أنه، من الناحية الفعلية، يعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية جهة خارجية فعلا بالنسبة إلى اليونيسيف.

١٥ - **السيد نير** (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): ذكر أن التقرير عن تعزيز آليات الرقابة الداخلية في الصناديق والبرامج التنفيذية، آراء مستكملة قد أُعد استجابة لما أبدته اللجنة الخامسة من قلق إزاء الكيفية التي تنفذ بها الرقابة داخل تلك الهيئات. وتمثل أحد الاستنتاجات في أن إنشاء لجان للرقابة سيكون مفيدا، لا سيما في الحالات التي لا يكون فيها لدى الصناديق والبرامج لجان ذاتية لمراجعة الحسابات. وأضاف أن الفكرة لم تكن جديدة بأي حال من الأحوال: فعلى سبيل المثال فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رغم أن لديه لجنة لمراجعة الحسابات، قد قام أيضا بإنشاء لجنة للرقابة، ينتمي هو نفسه لعضويتها. وأثبت البرنامج بذلك أنه نموذج مفيد للغاية. وقد دُعي البرنامج الإنمائي إلى المشاركة في لجنة مراجعة حسابات اليونيسيف، وفاء بالحاجة إلى تمثيل خارجي. بيد أنه سيكون من الأليق أن يكون مكتبه ممثلا بصورة مباشرة. وما زالت المسألة قيد التفاوض.

١٦ - وردا على المسألة التي أثارها ممثل الهند، قال إن العبارة تعني أن القاعدة محل النظر قيد الاستعراض لذا تقرر الانتظار ريثما يتم الاستعراض قبل المضي قدما في أي استرداد للخسائر.

١٧ - وأضاف أن لفظة ''حذَّر'' يمكن اعتباره أنها تنطبق على الأمم المتحدة ذاتها وليس على الدول الأعضاء. وعندما تجاوز الطلب على أماكن إعادة التوطين ما هو معروض، كان من الحتمي مواجهة مخاطرة ظهور المشاكل المعالجة في التقرير. لذا أصبح لزاما على المنظمة أن تكون يقظة وأن تكفل وضع التدابير الكفيلة بالحيلولة دون وقوع أي إساءات.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) **(A/56/767 و A/C.5/56/35)**

١٨- **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى رسالة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس اللجنة الخامسة من رئيس الجمعية العامة (A/C.5/56/35) يحيل بها، كي تتخذ اللجنة الإجراء المناسب، رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام، وترد في الوثيقة A/56/767. وتجري حاليا مجموعة الـ ٧٧ والصين مشاورات بشأن المسألة. لذا، اقترح أن تعاود اللجنة النظر في المسألة في مرحلة لاحقة من الدورة المستأنفة للجمعية العامة.

١٩- وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.